



قوائم المحتويات متاحة على المجلات الاكاديمية العراقية

## مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية

الصفحة الرئيسية للمجلة: <http://185.23.154.237:8084/Account/Login>



# السياسة العامة السياحية في العراق: الفرص والتحديات

## Tourism policy in Iraq: Opportunities and challenges

م.م رعد صالح حسن النداوي<sup>١</sup>

<sup>١</sup> وزارة التعليم العالي، الجامعة العراقية، كلية العلوم الإسلامية، العراق

### Abstract

**Keywords**  
**Tourism**  
**policies,**  
**tourism,**  
**Iraq.**

Tourism is one of the most important economic sectors for supporting development, particularly in developing countries. It contributes to job creation, increased foreign exchange earnings, enhanced investment, and improved infrastructure. Studies have shown that tourism can directly and indirectly contribute to poverty reduction and improved living standards by providing employment opportunities and stimulating related economic activities. Tourism is also an effective tool for promoting local entrepreneurship, particularly in small-scale projects such as handicrafts and tourism services. However, tourism faces several challenges, including weak linkages between the tourism sector and the local economy, revenue leakage abroad, and the unequal distribution of benefits. Furthermore, tourism employment is often seasonal and low-wage, reducing its sustainability. Literature indicates that maximizing the economic benefits of tourism requires local ownership of tourism projects, skills development, and enhanced integration with other sectors, such as agriculture. Good governance and supportive policies are also important for achieving a fair distribution of benefits, especially through community-based tourism models. However, tourism can also have negative impacts, such as increased living costs and pressure on local resources. In light of global changes, particularly following the pandemic, strengthening the resilience of tourism communities is essential. This can be achieved by diversifying the local economy and developing adaptation mechanisms. Therefore, achieving sustainable tourism development requires balancing the economic, social, and environmental dimensions.

### ملخص

### معلومات المقال

تُعدّ السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية الداعمة للتنمية، خاصة في الدول النامية، حيث تسهم في خلق فرص العمل، وزيادة الإيرادات من النقد الأجنبي، وتعزيز الاستثمار والبنية التحتية. وقد أظهرت الدراسات أن السياحة يمكن أن تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في الحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة، من خلال توفير فرص عمل وتنشيط الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها. كما تُعدّ أداة فعّالة لتعزيز ريادة الأعمال المحلية، لاسيما في المشاريع الصغيرة مثل الحرف اليدوية والخدمات السياحية، ورغم هذه الإيجابيات، تواجه السياحة تحديات متعددة، منها ضعف الروابط بين القطاع السياحي والاقتصاد المحلي، وتسرب العوائد إلى الخارج، إضافة إلى عدم عدالة توزيع المنافع. كما أن فرص العمل في السياحة غالباً ما تكون موسمية ومنخفضة الأجر، مما يقلل من استدامتها. وتشير الأدبيات إلى أن الملكية المحلية للمشروعات السياحية، وتنمية المهارات، وتعزيز التكامل مع القطاعات الأخرى مثل الزراعة، تعد من العوامل الأساسية لتعظيم الفوائد الاقتصادية للسياحة، كما تبرز أهمية الحوكمة الرشيدة والسياسات الداعمة في تحقيق توزيع عادل للعوائد، خاصة من خلال نماذج السياحة القائمة على المجتمع المحلي. وفي المقابل، قد تترتب على السياحة آثار سلبية مثل ارتفاع تكاليف المعيشة والضغط على الموارد المحلية، وفي ظل التغيرات العالمية، خاصة بعد جائحة كوفيد-١٩، أصبح تعزيز مرونة المجتمعات السياحية أمراً ضرورياً، من خلال تنويع الاقتصاد المحلي وتطوير آليات التكيف. وعليه، فإن تحقيق تنمية سياحية مستدامة يتطلب تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

تاريخ المقال:

الإرسال: 9\2\2026

المراجعة: 16\2\2026

القبول: 27\2\2026

الكلمات المفتاحية:

السياسات السياحية، السياحة،

العراق

\* M. M. Raad Saleh Hassan, [raad.s.hasan@aliraqia.edu.iq](mailto:raad.s.hasan@aliraqia.edu.iq)

## ١. مقدمة

تعد السياحة أحد الموضوعات الرئيسة للتنمية الاقتصادية والثقافية في مختلف دول العالم، لما تمتلكه من قدرة كبيرة على تنشيط الحركة الاقتصادية، وتعزيز التبادل الثقافي، ومن ثم توفير فرص العمل، وبالنتيجة فإنها تنتهي إلى تحسين صورة الدولة على المستوى الدولي.

ان العراق هو من البلدان التي تمتلك مقومات سياحية متنوعة، تمتد من السياحة الدينية إلى الآثار التاريخية، إلى جانب من السياحة الطبيعية إلى الإرث الثقافي العريق الذي يمتد لآلاف السنين.

شهد العراق تحولات سياسية واقتصادية كبيرة منذ عام ٢٠٠٣، فتحت الباب أمام إمكانية إعادة النظر في السياسة العامة السياحية بما ينسجم مع المتغيرات الراهنة والفرص المتاحة، ومن هنا، تنبع أهمية هذا البحث، وذلك في تحليل السياسات العامة المعتمدة في إدارة مرافق القطاع السياحي في العراق، وتحليل مدى كفاءتها وقدرتها على الاستجابة للفرص المتاحة، وقدرة تلك السياسات على معالجة التحديات البنوية التي يمكن ان تعيق تطور القطاع السياحي.

وينتهي البحث إلى تقديم رؤية نقدية يمكن ان تسهم في اقتراح مسارات إصلاحية تدعم امكانية جعل السياحة مورداً اقتصادياً مستداماً في البلد، قادراً على تحفيز الاقتصاد الوطني.

والاهمية العملية للبحث تتجسد في إن تناول الموضوع يمكن ان يسهم في تقديم تصور يساعد صناع القرار على تطوير السياسة العامة السياحية.

### المشكلة البحثية:

رغم ما يمتلكه العراق من رصيد في موضوع السياحة بكل أنواعها: الطبيعية والدينية والتاريخية، إلا أن هذا القطاع ما يزال يعاني من تحديات متعددة تتراوح بين ضعف صناعة السياحة، وضعف في البنية التحتية، وغياب الاستقرار الأمني، وغياب الرؤية الاستراتيجية الموحدة، إلى جانب محدودية التسويق السياحي، ونقص في التشريعات الناظمة لهذا القطاع.

وعليه، إن البحث يهدف إلى الإجابة عن تساؤلات مهمة وهي:

ما هي ملامح السياسة العامة السياحية في العراق؟

ما التحديات التي تواجه هذا القطاع؟ وما الفرص الممكنة التي يمكن استثمارها للنهوض بالواقع السياحي العراقي؟

### الهيكليّة:

اولاً- ملامح السياسة العامة السياحية في العراق

ثانياً- التحديات التي تواجه قطاع السياحة في العراق

ثالثاً- الفرص للنهوض بالواقع السياحي العراقي

## ٢. البحث الأول: الاطار النظري

### ١.٢ نظرة عامة على السياحة

تُعدّ السياحة عادةً شكلاً متقدماً من أشكال الترفيه، إذ تنطوي على السفر لفترات طويلة نسبياً، وغالباً ما يكون خارج البيئة اليومية للفرد، وذلك لأغراض متعددة مثل الأعمال، والصحة، والرياضة، والترفيه، والاستكشاف، والاستجمام. وقد أسهم التطور السريع في وسائل النقل والاتصال في جعل السفر أكثر سهولة وإتاحة، مما مكّن الأفراد من الابتعاد عن روتين حياتهم اليومية واكتشاف أماكن وتجارب جديدة. ومن ثمّ، تطورت السياحة لتصبح وسيلة يسعى من خلالها الأفراد إلى تحقيق الإشباع الذاتي عبر الاستكشاف والتفاعل مع الآخرين في بيئات مختلفة عن بيئتهم المعتادة.

ويُعرّف فالين ل. سميث (Smith & Eadington, 1992) السائح بأنه "شخص مؤقت يمارس الترفيه، يزور طوعاً مكاناً بعيداً عن موطنه بهدف تجربة التغيير". بينما وسّع راميش راج كونوار هذا المفهوم في كتابه السياحة والتنمية، حيث اعتبر السياحة حركة مؤقتة للأفراد نحو وجهات خارج أماكن عملهم وإقامتهم المعتادة (Kunwar & Ulak, 2024, 1-40).

وتهتم دراسات السياحة بتحليل سلوك المسافرين، والخدمات المقدمة لتلبية احتياجاتهم، إضافة إلى الآثار الاقتصادية والمادية والاجتماعية للسياحة على الجهات المستقبلة. كما تشمل دراسة الدوافع التي تحفز السياح، واستجابات المجتمعات المضيفة، ودور الوسطاء مثل وكالات السفر والمؤسسات السياحية (K.C & Bhattarai, 2018, ص ٧٥-٩٦).

## ■ سياحة المتعة (الترفيه)

يسافر الأفراد بغرض المتعة سعياً للاستمتاع، واكتساب تجارب جديدة، أو حوض أنشطة مختلفة. ويُعدّ هذا النوع من السياحة الأكثر شيوعاً، حيث يسعى الناس إلى الهروب من روتين حياتهم اليومية واكتشاف أماكن جديدة، وتتضمن سياحة المتعة أنشطة متنوعة مثل مشاهدة المعالم السياحية، وزيارة المواقع الطبيعية، والاستمتاع بأنشطة ترفيهية كقضاء الوقت على الشواطئ أو القيام برحلات استكشافية ممتعة (Stevens, 1988)، ص ٦٧-٨٠). وتتميز هذه السياحة بمرونتها العالية، إذ يمكن للمسافرين تصميم رحلاتهم وفقاً لاهتماماتهم وتفضيلاتهم، مما يجعل التجربة أكثر تميزاً وإشباعاً (Jha, 2013, 63-75).

كما تشمل السفر بين الدول إلى وجهات تتميز بجمالها الطبيعي أو قيمتها الثقافية أو مناظرها الفريدة، وتُسهّم في تعزيز التفاعل مع ثقافات وبيئات مختلفة، وتوفر فرصة للراحة النفسية والجسدية على حد سواء.

## ■ السياحة الترويجية (الاستجمامية)

تختلف السياحة الترويجية عن سياحة المتعة في تركيزها الأساسي على الاسترخاء وتحسين الصحة الجسدية والنفسية. ففي حين تتسم سياحة المتعة بالمغامرة والاستكشاف، تركز السياحة الترويجية على الراحة والعلاج والاستجمام.

ويُفضّل هذا النوع من السياحة الأشخاص الذين يسعون إلى الإقامة لفترات أطول في أماكن هادئة وجميلة مثل مراكز العافية، والمنتجعات الشاطئية، أو المنتجعات الريفية (Stevens, 1988). وغالباً ما يمارس السياح أنشطة مثل العلاجات الصحية، والتمارين العلاجية التي تساعد على تقليل التوتر وتحسين الشعور العام.

وقد ازدادت شعبية هذا النوع من السياحة نظراً لدوره في تعزيز الرفاهية، مما أدى إلى نمو مراكز السبا والمنتجعات الصحية والمنتزهات الطبيعية. كما تسهم الإقامة الطويلة في دعم الاقتصاد المحلي من خلال تعزيز قطاع الضيافة والحفاظ على البيئات الطبيعية التي تجذب السياح. وتوفر السياحة الترويجية فرصة مهمة لإعادة التوازن النفسي والجسدي، وهو ما ينعكس إيجاباً على الحياة الشخصية والمهنية للأفراد (Stevens, 1988, 67-80).

## ■ سياحة المؤتمرات (MICE)

تُعرف سياحة المؤتمرات، أو سياحة الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض (MICE)، بأنها نوع من السياحة يركز على التجمعات المهنية المنظمة. وغالباً ما تمتلك الوجهات التي تستضيف هذا النوع من السياحة بنية تحتية متطورة تشمل مراكز مؤتمرات حديثة وقاعات كبيرة مخصصة للاجتماعات والمعارض.

وعادةً ما تُعقد هذه الفعاليات في مدن مجهزة بشكل جيد لتلبية احتياجات المشاركين، كما تُسهّم في رفع نسب الإشغال الفندقية، خاصة خلال مواسم الركود السياحي. ويشمل هذا النوع من السياحة رجال الأعمال، والأكاديميين، والمهنيين المشاركين في ورش العمل أو الندوات أو المؤتمرات المتخصصة.

ويعكس انتشار سياحة المؤتمرات الحاجة المتزايدة للتعاون الدولي، وتبادل المعرفة، وبناء الشبكات المهنية. كما تسهم في تطوير خدمات الضيافة والسياحة في المدن المستضيفة، وتحويلها إلى مراكز للأعمال والابتكار. وفي الوقت ذاته، تتيح للمشاركين فرصة استكشاف الجوانب الثقافية والاجتماعية للوجهة، مما يدمج بين التطوير المهني والترفيه (Stevens, 1988)، ص ٦٧-٨٠).

## ■ السياحة الرياضية

تجذب السياحة الرياضية المسافرين الذين يرغبون في المشاركة في الفعاليات الرياضية أو مشاهدتها. ويشمل ذلك الأحداث الكبرى مثل الألعاب الأولمبية، وكأس العالم لكرة القدم، وغيرها من البطولات الدولية البارزة التي تستقطب أعداداً كبيرة من الرياضيين والجمهور ووسائل الإعلام إلى الدول المستضيفة. كما تشمل هذه السياحة الأفراد الذين يسافرون إلى وجهات معروفة برياضات معينة، مثل جبال الألب لممارسة التزلج، وأستراليا لركوب الأمواج، وجبال الهيمالايا لتسلق الجبال.

ويتطلب هذا النوع من السياحة تخطيطاً دقيقاً لتوفير الطاقة الاستيعابية الكافية والبنية التحتية اللازمة لاستضافة الأعداد الكبيرة من الزوار وتنظيم الفعاليات الرياضية. وتسهم السياحة الرياضية في دعم الاقتصاد المحلي من خلال زيادة الطلب على خدمات الإقامة، والمطاعم، وبيع المنتجات المرتبطة بالأحداث (Jha, 2013)، ص ٦٣-٧٥

كما تسهم في تعزيز المكانة الدولية للمدن المستضيفة، مما يحقق فوائد اقتصادية واجتماعية طويلة الأمد. إضافة إلى ذلك، توفر هذه

السياحة فرصة للتفاعل الثقافي بين الشعوب، حيث يلتقي المشجعون والرياضيون من مختلف الدول، مما يعزز روح الوحدة والتفاهم المشترك (K.C & Bhattarai, 2018)

#### ■ السياحة التجارية أو التقنية

تُصمَّم السياحة التجارية أو التقنية لخدمة المهنيين الذين يسافرون لأغراض مرتبطة بالعمل، مثل حضور المعارض التجارية، أو المعارض المتخصصة، أو ورش التطوير المهني. وعلى عكس سياحة المؤتمرات التي تتسم بالتنظيم الجماعي والتخطيط المسبق (Stevens, 1988)، فإن السياحة التجارية غالباً ما تكون ذات طابع فردي، حيث يتوجه المسافرون إلى وجهات ذات أهمية اقتصادية أو تكنولوجية.

وتتميز بعض الوجهات بكونها مراكز صناعية أو تجارية تستضيف فعاليات ومعارض متخصصة، مما يجعلها نقاط جذب لهذا النوع من السياحة. ويسهم المسافرون لأغراض العمل في تنشيط الاقتصاد المحلي من خلال الإقامة في الفنادق، واستخدام وسائل النقل، والإنفاق على الخدمات المختلفة.

وتُعد هذه السياحة ذات أهمية خاصة في القطاعات التي تعتمد على بناء العلاقات المهنية والتشبيك، إذ تتيح للمتخصصين فرصة اللقاء المباشر، وعرض المنتجات الجديدة، واستكشاف فرص الأعمال. كما غالباً ما يستغل المسافرون جزءاً من وقتهم لاستكشاف الوجهة السياحية، مما يحقق توازناً بين الأهداف المهنية والشخصية (Kruk, Kreutzmann & Richter, 2011)

#### ٢.٢ تنمية السياحة

يرى مورثي (٢٠٠٨) أن السياحة تُعدّ من أفضل الاستراتيجيات البديلة التي يمكن توظيفها لتعزيز تنمية العديد من المناطق المحلية. إذ يُعتقد أن تنمية السياحة تسهم في تحقيق الاستفادة البيئية، وتوفير فرص عمل جديدة، وتوسيع حجم الاستثمارات العامة والخاصة، فضلاً عن تحسين البنية التحتية وتعزيز النمو الاقتصادي. كما يُعدّ تطوير السياحة في المناطق الريفية إنجازاً مهماً للسكان المحليين، لما يوفره من فرص عمل ومصادر إضافية للدخل. ويُبرز استخدام المواد المحلية والعمالة المحلية في الإنتاج مثلاً واضحاً على إمكانات تنمية سياحية مستدامة على نطاق صغير (Murthy, 2008).

ومن جانب آخر، يشير بندر وشاربلي (Pender & Sharpley, 2005) إلى أن "السياحة نشاط اقتصادي ذو أهمية عالمية هائلة". ولا يمكن تجاهل النمو الكبير في مساهمة السياحة في الاقتصاد العالمي، إذ تُعدّ من أكبر الصناعات على مستوى العالم. فبحسب البيانات، كانت السياحة الدولية تُدرّ أكثر من ٤٥٠ مليار دولار أمريكي سنوياً في نهاية القرن العشرين، بينما قُدّر إجمالي قيمة السياحة العالمية، بما في ذلك السياحة الداخلية، بحوالي ٣.٥ تريليون دولار سنوياً.

وقد كان من المتوقع استمرار هذا النمو في المستقبل المنظور، حيث تُعدّ السياحة من الصناعات المتنامية. وتشير التوقعات إلى زيادة بنسبة ٤% في عدد السياح الدوليين، في حين يُقدّر أن يصل إنفاق السياح إلى نحو ٢ تريليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ (Sharpley & Telfer, 2002).

ولا شك أن العديد من الدول قد سعت إلى الاستفادة من هذا النمو المتسارع في قطاع السياحة، حيث اتخذت خطوات للمشاركة في السوق السياحي العالمي المتنامي. كما انضمت العديد من الدول النامية إلى هذا التوجه. وتمثل المبررات الأساسية لتطوير السياحة في تحقيق عوائد من النقد الأجنبي، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التنوع الاقتصادي، ودعم النمو الاقتصادي، إلى جانب الإسهام في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة (Sharpley & Telfer, 2002).

#### ■ السياحة والتنمية الاقتصادية

تُعدّ السياحة محركاً قوياً للتنمية الاقتصادية، لا سيما في الدول النامية مثل نيبال، حيث تسهم في خلق فرص العمل، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنشيط الاقتصاد المحلي من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات. وفي مناطق مثل تشيتوان، لا تقتصر أهمية السياحة على توليد الدخل فحسب، بل تمتد لتشمل تحسين مستوى المعيشة وتنمية المهارات لدى السكان المحليين في المناطق المحيطة. وبذلك، تسهم السياحة في الحد من الفقر بشكل مباشر وغير مباشر، فضلاً عن تعزيز النمو الاقتصادي.

#### ■ الاتجاهات العالمية للسياحة

أصبحت السياحة واحدة من أكبر وأسرع القطاعات الاقتصادية نمواً في العالم، ولها تأثيرات عميقة على التنمية العالمية. فقبل جائحة كوفيد-١٩، بلغ عدد السياح الدوليين نحو ١.٥ مليار

وفي كثير من الحالات، لعبت السياحة الداخلية دوراً مهماً في دعم التعافي، حيث تعافت بشكل أسرع مقارنة بالسياحة الدولية (Arbulú et al., 2021). وتشير التوقعات إلى استمرار نمو السياحة العالمية، ولكن مع تغيير في الأنماط نتيجة التحولات الديموغرافية والاهتمام المتزايد بقضايا تغيير المناخ، مما يسهم في تشكيل "الوضع السياحي الجديد". وتؤكد الأدبيات أن الاستدامة ستلعب دوراً محورياً في استراتيجيات تطوير السياحة، مع ضرورة تحقيق توازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية (Gössling et al., 2015)؛ (Hall, 2019).

#### ■ السياحة في الدول النامية

تعدّ السياحة من أهم مصادر التنمية الاقتصادية في الدول النامية، لما توفره من عوائد من النقد الأجنبي، وفرص عمل، وتطوير للبنية التحتية، فضلاً عن دورها في الحد من الفقر (Sharpley & Telfer, 2015).

كما أكدت الأمم المتحدة ارتباط السياحة بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف الثاني عشر الخاص بالاستهلاك والإنتاج المسؤولين، إضافة إلى الهدف الرابع عشر المرتبط بالحياة تحت الماء (UNWTO, 2017).

وتتعد العديد من الدراسات التطبيقية في سياقات الدول النامية الدور الذي تؤديه السياحة في دعم الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، توصل كروز وفانيجاس (Croes & Vanegas, 2008) إلى أن تنمية السياحة في نيكاراغوا أسهمت بشكل ملحوظ في خفض معدلات الفقر. كما قدّم ميتشل وآشلي (Mitchell & Ashley, 2010) مجموعة من الأمثلة التي توضح كيف تعزز السياحة النمو الداعم للفقراء من خلال خلق فرص العمل المباشرة، والروابط غير المباشرة عبر سلاسل التوريد، فضلاً عن التأثيرات الاقتصادية الديناميكية.

وفي السياق ذاته، قام علام وباراماتي (Alam & Paramati, 2016) بتحليل بيانات ٤٩ دولة نامية، وخلصا إلى أن السياحة تؤدي دوراً مهماً في تعزيز النمو الاقتصادي، فضلاً عن مساهمتها في تقليل الانبعاثات الكربونية في تلك الدول.

ومع ذلك، تشير الأدبيات أيضاً إلى وجود تحديات ونواقص مرتبطة بتنمية السياحة في الدول النامية. إذ يرى أنصار نظرية

سائح في عام ٢٠١٩، مسجلاً بذلك العام الرابع على التوالي من النمو، وهو أعلى مستوى تم تسجيله (UNWTO, 2020). كما ساهم قطاع السياحة بنسبة ١٠.٤% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ووفّر وظيفة واحدة من كل عشر وظائف على مستوى العالم (WTTC, 2020).

وتشير الأدبيات إلى مجموعة من الاتجاهات الحديثة في السياحة العالمية، من أبرزها توسع الأسواق السياحية، خاصة في الاقتصادات الناشئة في آسيا والمحيط الهادئ، سواء من حيث السياحة الوافدة أو الصادرة (Peeters et al., 2018). كما أحدثت المنصات الرقمية تحولاً جذرياً في قطاع السياحة، حيث غيرت طريقة بحث السياح عن الوجهات وتجربتهم لها (Buhalis & Law, 2018)، وأصبح اختيار الوجهة يعتمد بشكل متزايد على التفاعل الرقمي بدلاً من التوصيات التقليدية.

وقد لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً محورياً في التأثير على قرارات السفر وسلوك السياح (Munar & Jacobsen, 2014). وفي الوقت نفسه، شهدت تفضيلات المستهلكين تحولات كبيرة نحو الطلب على تجارب سياحية أصيلة وتجريبية وتحولية (Kirillova et al., 2017)؛ (Pine & Gilmore, 2011)؛ (al., 2017).

كما برز مفهوم "السياحة الواعية"، الذي يعكس إدراكاً متزايداً لتأثيرات السياحة على البيئة والمجتمعات المحلية، مع تفضيل السلوكيات الأخلاقية (Dolnicar, 2020). ويُلاحظ أن هذا التوجه أكثر انتشاراً بين الأجيال الشابة، خاصة جيل الألفية والجيل Z، الذين يعطون أهمية أكبر للاستدامة والأصالة في قراراتهم السياحية (Buffa, 2015)؛ (Cavagnaro et al., 2018).

وقد شكّلت جائحة كوفيد-١٩ نقطة تحول رئيسية في قطاع السياحة العالمي، حيث انخفض عدد السياح الدوليين بنسبة ٧٣% في عام ٢٠٢٠ (UNWTO, 2021). ورغم بدء التعافي، إلا أنه كان بطيئاً وغير متكافئ بين المناطق. كما أدت الجائحة إلى تغيير أنماط السياحة نحو التركيز على السلامة الصحية، وتجنب الازدحام، وزيادة الإقبال على السياحة الطبيعية والأنشطة الخارجية (Zenker & Kock, 2020).

في تحقيق توزيع عادل للعوائد (Scheyvens & Russell, 2012).

كما يُعدّ تطوير رأس المال البشري، من خلال التعليم والتدريب المهاري، عاملاً أساسياً لتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة الفاعلة في الاقتصاد السياحي (Liu & Wall, 2006). إضافة إلى ذلك، تُعدّ البنية التحتية المتطورة عاملاً مهماً، لما لها من فوائد مشتركة لكل من السياح والسكان المحليين (Khadaroo & Seetah, 2007).

#### ■ الأثر الاقتصادي للسياحة على المجتمعات المحلية

تزخر الأدبيات بالدراسات التي تناولت الأثر الاقتصادي للسياحة على المجتمعات المحلية، حيث تم تحديد عدة قنوات تنتقل من خلالها هذه التأثيرات. وتشمل الآثار المباشرة خلق فرص العمل في المنشآت السياحية مثل الفنادق، والمطاعم، وشركات السياحة، وخدمات النقل. (Dwyer et al., 2004).

أما الآثار غير المباشرة، فتتمثل في الروابط الخلفية مع مورّدي السلع والخدمات للقطاع السياحي (Stynes, 1997) ؛ (Fletcher, 2018) في حين تشير الآثار المستحثة إلى الإنفاق الناتج عن الدخل المتولد محلياً من النشاط السياحي، مثل الإنفاق داخل الاقتصاد المحلي نتيجة استضافة السياح في المنازل أو المنشآت المحلية.

وقد أظهرت العديد من الدراسات التطبيقية وجود تأثيرات مضاعفة كبيرة للإنفاق السياحي. فعلى سبيل المثال، وجد توماس وباوتيسا (Thomas & Bautista, 1999) أنه مقابل كل دولار يُنفقه السائح الدولي في بليز، يتم توليد ٠.٦٥ دولار إضافي داخل الاقتصاد المحلي من خلال الآثار غير المباشرة والمستحثة. كما أشار برات (Pratt, 2015) إلى أن مضاعف السياحة يتراوح بين ١.١٤ و ١.٢٧ في سبع دول جزرية نامية صغيرة، مما يعني أن كل دولار من الإنفاق السياحي المباشر يولد ما بين ٠.١٤ و ٠.٢٧ دولاراً إضافياً من الدخل الاقتصادي.

وتؤكد الأدبيات أن حجم الأثر الاقتصادي للسياحة يعتمد على عدة عوامل، من أبرزها الاعتماد على الموارد المحلية في توفير السلع والخدمات، مما يعزز من حجم الأثر المضاعف داخل الاقتصاد المحلي (Telfer & Wall, 1996). كما شددت تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2011) ودراسات

الاعتماد السياحي أن السياحة قد تعزز التفاوتات الهيكلية وتكرّس التبعية الاقتصادية، مما يؤدي إلى محدودية الفوائد التي تعود على السكان المحليين، بل وقد تُقصي بعض النخب المحلية (Britton, 1982؛ Mowforth & Munt, 2016). كما انتقد بليوماروم (Pleumarom, 2012) نموذج التنمية القائم على السياحة، مشيراً إلى ظواهر مثل تسرب العوائد الاقتصادية إلى الخارج، والأضرار البيئية، والتأثيرات السلبية على الثقافة المحلية. ويرتبط بذلك مفهوم "السياحة المعزولة (Enclave Tourism)" الذي يشير إلى أنماط سياحية تعتمد على منتجات مغلقة موجهة للسياح الدوليين، مع روابط محدودة أو شبه معدومة بالاقتصاد المحلي (Freitag, 1994). وغالباً ما تحدّ هذه الأنماط من قدرة السياحة على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، بل قد تؤدي إلى تفاقم الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية (Mbaiwa, 2005).

كما أشار نيبال وآخرون (Nepal et al., 2016) إلى أن السياسات السياحية في أقل البلدان نمواً غالباً ما تفتقر إلى مراعاة الخصوصيات المحلية، وأن النهج المركزي (من أعلى إلى أسفل) في التخطيط السياحي يفشل في تلبية احتياجات وأولويات المجتمعات المحلية.

في المقابل، تبرز الأدبيات عدداً من المقاربات التي يمكن أن تعزز الدور التنموي للسياحة في الدول النامية. فقد ركّز هامبتون (Hampton, 2007)؛ (Hampton et al., 2011) على أهمية تنمية السياحة القائمة على المبادرات المحلية، لما لها من دور في تحقيق توزيع أكثر عدالة للعوائد الاقتصادية، كما اقترح توريس ومومسن (Torres & Momsen, 2004) تعزيز الروابط بين السياحة والقطاع الزراعي المحلي لزيادة الأثر المضاعف للاقتصاد.

ومنذ فترة طويلة، تم الترويج لمفهوم التنمية السياحية القائمة على المجتمع المحلي (Murphy, 2013) ؛ (Dangi & Jamal, 2016) باعتباره من أكثر النماذج عدالة في ضمان استفادة السكان المحليين من النشاط السياحي. وتشير الأدبيات أيضاً إلى أهمية وجود سياسات تنظيمية وسياقات مؤسسية داعمة لتعزيز السياحة الشاملة والمستدامة، مع التأكيد على دور الحوافز والتنظيم

وقد ركزت الدراسات الحديثة بشكل متزايد على آثار التوزيع العادل لعوائد السياحة

(Stubbs, 2004) ؛ (Fox & Dixon, 2007) إذ يمكن للسياحة أن تسهم في الحد من الفقر، إلا أن ذلك يعتمد على هياكل السلطة وإمكانية الوصول إلى الموارد داخل المجتمعات المحلية (Schilcher, 2007) كما أشار Mitchell & Ashley (2010) إلى أهمية الحوكمة في ضمان توزيع عادل للعوائد السياحية، مؤكداً أن السياحة القائمة على المجتمع المحلي يمكن أن تكون أداة فعالة لمعالجة هذه التفاوتات، رغم أن مستوى نجاحها يختلف باختلاف السياقات التطبيقية (Dodds et al., 2018) ومن جهة أخرى، ينبغي النظر إلى الآثار الاقتصادية للسياحة في ضوء آثارها السلبية المحتملة على المجتمعات المحلية. ومن أبرز هذه الآثار ارتفاع تكاليف المعيشة، خاصة أسعار السكن، مما قد يؤدي إلى إقصاء السكان المحليين (Walpole & Goodwin, 2000)، إضافة إلى هشاشة الاقتصاد السياحي أمام الصدمات الخارجية (Chaperon & Bramwell, 2013). كما قد يؤدي تخصيص الموارد لصالح السياحة إلى إزاحة استخدامات اقتصادية أخرى، وهو ما يُعرف بتكلفة الفرصة البديلة (Sharpley, 2000).

وفي السنوات الأخيرة، برز مفهوم "المرونة السياحية" للمجتمعات المعتمدة على السياحة كأحد الموضوعات المهمة. حيث يعرف (Lew, 2014) مرونة المجتمعات السياحية بأنها القدرة على امتصاص الصدمات والتكيف معها مع الحفاظ على الوظائف الأساسية والبنية والهوية. وتشمل التدخلات الممكنة لتعزيز هذه المرونة تنويع القاعدة الاقتصادية، وبناء القدرات المؤسسية، وتطوير آليات حوكمة تكييفية فعّالة (Espiner et al., 2017).

### ٣. المبحث الثاني: السياسة العامة السياحية في العراق: الفرص والتحديات

١.٣ ملامح السياسة العامة السياحية في العراق تُعدّ السياسة السياحية في العراق أحد أهم مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما تمتلكه البلاد من مقومات سياحية وتاريخية وثقافية فريدة تمتد لآلاف السنين. فالعراق يُعتبر مهد الحضارات الأولى، مثل حضارة سومر وأكد وبابل وآشور، فضلاً عن امتلاكه لمواقع دينية وأثرية ذات أهمية عالمية، ما يجعل السياحة

لاحقة (Lacher & Nepal, 2010) على أهمية تعزيز التكامل بين القطاع السياحي والاقتصاد المحلي لتحقيق أقصى فائدة ممكنة.

تشير كلٌّ من (OE, 2011) و (Lacher & Nepal, 2010) إلى أن الملكية المحلية للمشروعات السياحية تؤثر بشكل كبير في كيفية توزيع عوائد السياحة. كما يوضح Meyer (2007) التحديات المرتبطة بإنشاء روابط فعّالة داخل القطاع السياحي، مثل قيود الجودة، وسرعة الإمداد، واختلال توازن القوى على طول سلاسل القيمة. ويرى Torres & Momsen (2011) أن تعزيز هذه الروابط يمكن أن يسهم في دعم الإنتاج الزراعي وفتح أسواق للمنتجات المحلية، إلا أن الواقع يشير إلى ضعف تطور هذه الروابط في كثير من الحالات.

ومن أبرز الفوائد الاقتصادية للسياحة التي يُشار إليها بشكل متكرر هو توليد فرص العمل للمجتمعات المحلية. غير أن واقع التوظيف في القطاع السياحي أكثر تعقيداً مما يبدو. فبينما تسهم السياحة في توفير فرص عمل مهمة، خاصة للنساء والشباب وسكان المناطق الريفية التي تفتقر إلى بدائل وظيفية (Baum, 2013)، إلا أنها تثير أيضاً مخاوف تتعلق بجودة الوظائف واستقرارها. إذ تشير Ashley وآخرون (٢٠٠١) إلى أن الوظائف السياحية في العديد من الدول النامية غالباً ما تكون موسمية، منخفضة الأجور، محدودة فرص الترقية، وتفتقر إلى الأمان الوظيفي.

وفي هذا السياق، يؤكد Bakker & Messerli (2017) على أهمية تنمية المهارات وبرامج التدريب، لما لها من دور في تحسين جودة التوظيف السياحي وتمكين الأفراد من الوصول إلى وظائف ذات مهارات أعلى وأجور أفضل.

كما حظي تأثير السياحة على ريادة الأعمال المحلية باهتمام واسع في الأدبيات. إذ يرى (Zhao & Ritchie, 2007) أن السياحة تُعد عاملاً محفزاً لريادة الأعمال، حيث توفر فرصاً لتأسيس مشاريع صغيرة. بمتطلبات دخول منخفضة نسبياً، مثل الحرف اليدوية، وخدمات الطعام، والإرشاد السياحي. ويشير Koens & Thomas (2015) إلى أن المشروعات السياحية غير الرسمية الصغيرة يمكن أن تسهم في الحد من الفقر وتوفير فرص للفتيات المهمشات، رغم ما تواجهه من تحديات مثل صعوبة الحصول على التمويل، والقيود الإدارية، والمنافسة من الشركات الكبرى.

من جهة أخرى، تُظهر الإحصاءات الوطنية أن الإيرادات السياحية في العراق شهدت ارتفاعاً ملحوظاً لتصل إلى نحو ٣.٨ مليارات دولار عام ٢٠٢٤، مقابل ٢.٤ مليار دولار عام ٢٠٢١، وهو ما يعكس التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية وازدياد اهتمام الدولة بتطوير هذا القطاع. (Channel Al-Ghad, 2024). كما أدرجت الحكومة العراقية السياحة ضمن أولويات «رؤية العراق ٢٠٣٠» بوصفها قطاعاً استراتيجياً لتعزيز التنوع الاقتصادي وخلق فرص العمل للشباب. (BBC Arabic, 2024). تُظهر بيانات وزارة الثقافة والسياحة والآثار أن هناك أكثر من ١٢ ألف موقع أثري مسجل رسمياً، منها خمسة مواقع مدرجة ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو، من أبرزها مدينة بابل الأثرية، وأهوار جنوب العراق، وقلعة أربيل التاريخية، (UNESCO, 2024). وقد ركزت السياسات الحديثة على إعادة تأهيل هذه المواقع وتطوير البنية التحتية المحيطة بها بما يتوافق مع معايير السياحة المستدامة وحماية التراث الثقافي. الجدول (١) يوضح تطور مؤشرات السياحة في العراق بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٤:

السنة	عدد السياح (مليون)	الإيرادات السياحية (مليار دولار)	نسبة المساهمة في الناتج المحلي (%)
2018	1.2	1.6	1.2%
2019	1.5	1.9	1.4%
2020	0.8	0.9	0.7%
2021	1.9	2.4	1.6%
2022	2.6	3.1	1.9%
2023	3.2	3.5	2.2%
2024	3.8 (تقديري)	3.8	2.5%

المصدر: World Bank, 2024; Ministry of Culture, 2023.

من خلال تحليل الجدول، يتبين أن السياحة العراقية تشهد تحسناً متصاعداً في مؤشرات الأداء الاقتصادي رغم استمرار التحديات. ويُعزى هذا النمو إلى الاستقرار النسبي في الوضع الأمني، وتزايد الرحلات الدينية، وعودة السياحة الثقافية تدريجياً بدعم من منظمات دولية. (UNESCO, 2024) ومع ذلك، فإن هذا النمو ما يزال دون مستوى الطموحات مقارنة بالإمكانات الكبيرة التي يمتلكها العراق.

تواجه السياسة السياحية العامة في العراق مجموعة من العقبات الهيكلية والإدارية، من أبرزها غياب التنسيق بين الجهات الحكومية

أحد الموارد المحتملة لدعم الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط (Ministry of Culture, Tourism and Antiquities, 2023).

منذ عام ٢٠٠٣ واجه العراق تحديات كبيرة في إعادة بناء قطاعه السياحي نتيجة الظروف الأمنية والسياسية غير المستقرة. وقد انعكست هذه الظروف على ضعف البنية التحتية السياحية وغياب الاستراتيجيات الواضحة للترويج للمواقع الأثرية والدينية، فضلاً عن محدودية الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا المجال. (UNWTO, 2024). غير أن السنوات الأخيرة شهدت تحولاً تدريجياً في توجهات الحكومة العراقية نحو تعزيز قطاع السياحة من خلال تطوير سياسة عامة أكثر وضوحاً تركز على مبادئ الاستدامة والتنوع الاقتصادي. (World Bank, 2024).

تعتمد السياسة العامة السياحية في العراق على أربعة محاور أساسية: أولها، إعادة تأهيل البنى التحتية للمناطق الأثرية والدينية من خلال مشاريع تنمية تمولها الدولة بالتعاون مع منظمات دولية مثل اليونسكو. (UNESCO, 2024) وثانيها، تفعيل دور القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي عبر تسهيلات ضريبية وإجرائية لجذب رؤوس الأموال في مجالات الفنادق والنقل السياحي والخدمات. أما المحور الثالث، فيركز على الترويج الإعلامي للسياحة العراقية، سواء الدينية أو الثقافية أو البيئية، عبر الحملات الدولية والمعارض السياحية. بينما يتمثل المحور الرابع في تطوير الكوادر البشرية العاملة في المجال السياحي من خلال التدريب والتعليم الأكاديمي في الجامعات والمعاهد المتخصصة (Ministry of Culture, Tourism and Antiquities, 2023).

تشير بيانات البنك الدولي إلى أن عدد الزائرين إلى العراق ارتفع بشكل تدريجي من نحو ٧٠٠ ألف سائح عام ٢٠١٥ إلى ما يقارب ٣.٢ ملايين سائح عام ٢٠٢٣، مع توقعات ببلوغ ٤.٥ ملايين سائح بحلول عام ٢٠٢٥. (World Bank, 2024). وتُظهر تقارير الأمم المتحدة أن السياحة الدينية تمثل ما نسبته ٧٠% من إجمالي النشاط السياحي في العراق، خصوصاً في محافظات كربلاء والنجف وسامراء، حيث تستقطب المناسبات الدينية ملايين الزوار من إيران ولبنان وباكستان ودول الخليج (UNWTO, 2024).

على الصعيد الاقتصادي، يعاني القطاع السياحي من ضعف التمويل الحكومي وقلة التخصيصات المالية ضمن الموازنات العامة، إذ تُعطى الأولوية عادة للقطاعات الخدمية والأمنية. كما أن غياب الحوافز الضريبية والضمانات الاستثمارية أدى إلى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن الدخول في المشاريع السياحية الكبرى (UNWTO, 2024). ويشير تقرير البنك الدولي إلى أن الاستثمارات في السياحة العراقية لا تتجاوز ٠.٥% من إجمالي الاستثمارات الوطنية، وهو رقم متدنٍ للغاية مقارنة بما هو عليه الحال في دول الجوار كالأردن والإمارات التي تتجاوز فيها النسبة ٦% (World Bank, 2024).

أما من الناحية الإدارية، فإن تعدد الجهات المعنية بالقطاع السياحي وغياب التنسيق المؤسسي بين وزارة الثقافة والسياحة والآثار، والهيئات المحلية، ووزارة الداخلية، يؤدي إلى تضارب في الصلاحيات وضعف في تنفيذ السياسات المقررة. كما أن عدم وجود قاعدة بيانات إحصائية دقيقة حول السياحة الوافدة والمغادرة والمرافق السياحية يجعل من عملية التخطيط والتنمية السياحية عملية معقدة تفتقر إلى المعلومات الأساسية (Ministry of Culture, 2023).

وتواجه السياحة العراقية كذلك تحديات تشريعية تتعلق بقدوم القوانين السياحية وضعف الأطر القانونية المنظمة للقطاع. فمعظم التشريعات الحالية تعود إلى سبعينيات القرن الماضي، ولا تتماشى مع المفاهيم الحديثة للسياحة المستدامة أو مع المعايير الدولية لإدارة المقاصد السياحية. (UNESCO, 2024) وقد أوصت منظمة اليونسكو في تقريرها الأخير بضرورة تحديث الإطار القانوني للسياحة بما يضمن حماية التراث الأثري وتسهيل مشاركة القطاع الخاص في إدارة المواقع السياحية. (UNESCO, 2024)

أما في البعد الثقافي والاجتماعي، فإن محدودية الوعي بأهمية السياحة داخل المجتمع العراقي تُعدّ من أبرز العوائق أمام تنشيط هذا القطاع. فبعض الشرائح الاجتماعية ما تزال تنظر إلى السياحة على أنها نشاط ثانوي أو ترفيهي غير منتج، مما يقلل من الدعم المجتمعي للمشاريع السياحية. كما أن ضعف الثقافة السياحية لدى العاملين في المرافق السياحية، نتيجة غياب التدريب المهني الكافي، يؤدي إلى تدني مستوى الخدمات السياحية المقدمة للسائحين (Channel Al-Ghad, 2024).

المعنية، وضعف البيانات الإحصائية الدقيقة، وتحديات الأمن والاستثمار، إضافة إلى محدودية الوعي السياحي لدى المجتمع المحلي (BBC Arabic, 2024). ومن ثم فإن نجاح هذه السياسة يتطلب تبني استراتيجية شاملة تركز على شراكة حقيقية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ختاماً، يمكن القول إن ملامح السياسة العامة السياحية في العراق تتجه نحو بناء إطار وطني متكامل يعيد الاعتبار لهذا القطاع الحيوي، ويضعه في صميم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن استمرار التعاون مع المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي واليونسكو ومنظمة السياحة العالمية، يُعدّ عاملاً حاسماً في تحقيق الأهداف المستقبلية لهذه السياسة، بما يضمن استدامة السياحة وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني (UNWTO, 2024; World Bank, 2024).

### ٢.٣ التحديات التي تواجه القطاع السياحي في العراق

يُعد القطاع السياحي في العراق من القطاعات الواعدة ذات الإمكانات الهائلة، غير أنه يواجه مجموعة واسعة من التحديات التي أعاقت تطوره وجعلت دوره الاقتصادي محدوداً رغم ما يمتلكه البلد من مقومات تاريخية ودينية وطبيعية فريدة. وتنبع هذه التحديات من أسباب أمنية واقتصادية وإدارية وتشريعية وثقافية، تداخلت عبر العقود لتشكيل بيئة معقدة أمام تحقيق التنمية السياحية المستدامة (Ministry of Culture, Tourism and Antiquities, 2023).

من أبرز التحديات الأمنية التي واجهت السياحة العراقية استمرار التهديدات وعدم الاستقرار السياسي منذ عام ٢٠٠٣، ما أدى إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية وتوقف العديد من المشاريع السياحية، خصوصاً في المحافظات التي كانت مسرحاً للصراعات. وعلى الرغم من التحسن النسبي في الوضع الأمني بعد عام ٢٠١٨، إلا أن صورة العراق في الإعلام الدولي ما تزال مرتبطة بالتراعات، مما يؤثر سلباً على ثقة السياح الدوليين (BBC Arabic, 2024). ويضاف إلى ذلك ضعف البنية التحتية الأساسية كشبكات الطرق والمواصلات والفنادق وخدمات النقل الجوي، مما يجعل تجربة السائح محدودة وغير جاذبة بالمقارنة مع الوجهات الإقليمية الأخرى. (World Bank, 2024)

الدولية. كما تؤكد منظمة السياحة العالمية (UNWTO) (2024) على أهمية تطوير استراتيجية وطنية للسياحة المستدامة تتضمن التدريب المهني، وتحديث التشريعات، وتحسين البنية التحتية، بما يسهم في رفع مساهمة السياحة إلى أكثر من ٥% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠.

إن معالجة هذه التحديات تمثل خطوة جوهرية نحو استعادة العراق لمكانته الطبيعية كوجهة سياحية عالمية، خصوصاً إذا ما تم استثمار عناصر الجذب المتنوعة التي يمتلكها من آثار وحضارات عريقة ومواقع دينية ومقاصد طبيعية نادرة. فالسياحة ليست فقط قطاعاً اقتصادياً، بل هي أداة لبناء الصورة الوطنية وتعزيز التماسك الاجتماعي والانفتاح الثقافي للعراق على العالم (UNESCO, 2024).

### ٣.٣ الفرص للنهوض بالواقع السياحي في العراق

على الرغم من التحديات العديدة التي تعيق تطور القطاع السياحي في العراق، إلا أن هذا القطاع يمتلك فرصاً كبيرة يمكن أن تسهم في تحويله إلى أحد أعمدة الاقتصاد الوطني في المستقبل القريب. فالعراق يتمتع بمزيج فريد من المقومات التاريخية والدينية والطبيعية والثقافية، وهو ما يضعه في موقع استثنائي بين دول الشرق الأوسط من حيث التنوع السياحي (UNWTO, 2024). إن إدراك هذه الفرص واستثمارها بفاعلية يمكن أن يسهم في تعزيز التنمية المستدامة، وتنويع مصادر الدخل، وخلق فرص عمل جديدة لملايين العراقيين (World Bank, 2024).

تُعد السياحة الدينية أحد أهم الفرص المتاحة للنهوض بالواقع السياحي، إذ تستقطب مدينتنا كربلاء والنجف وسامراء ملايين الزائرين سنوياً من مختلف الدول الإسلامية. وتُقدّر منظمة السياحة العالمية أن العراق يحتل المرتبة الخامسة عالمياً في عدد الزوار لأغراض دينية، بمعدل نمو سنوي يبلغ ٨% (UNWTO, 2024). ومن شأن تطوير البنى التحتية والخدمات في هذه المدن، كالفنادق والنقل الداخلي ومراكز الزوار، أن يحوّل هذا النشاط إلى مصدر دخل ضخم يعادل إيرادات النفط في بعض المواسم الدينية (BBC Arabic, 2024).

كما أن السياحة الأثرية والثقافية تمثل فرصة استثنائية أخرى، إذ يمتلك العراق أكثر من ١٢ ألف موقع أثري موثق رسمياً، تعود إلى أقدم الحضارات الإنسانية مثل سومر و بابل وآشور

ويُضاف إلى ما سبق تحديات بيئية تتعلق بسوء إدارة الموارد الطبيعية والمواقع التراثية، إذ تعاني العديد من المناطق السياحية من الإهمال البيئي وتلوث المياه وغياب الخدمات الأساسية مثل شبكات الصرف الصحي والطرق المعبدة. وتشير تقارير منظمة السياحة العالمية إلى أن نحو ٤٠% من المواقع الأثرية في العراق تعاني من تدهور في بنيتها نتيجة العوامل البيئية والبشرية (UNWTO, 2024). كما أن ضعف تطبيق مبادئ السياحة المستدامة يهدد

التوازن بين استغلال الموارد الطبيعية وحمايتها للأجيال القادمة. ومن الجدير بالذكر أن ضعف الترويج الإعلامي يمثل أحد العوائق الجوهرية أمام تطوير السياحة في العراق. فعلى الرغم من الجهود الحكومية الأخيرة لإطلاق حملات دعائية في بعض الدول، إلا أن غياب استراتيجية ترويجية وطنية متكاملة يقلل من فعالية هذه الجهود. وتشير بيانات وزارة السياحة العراقية إلى أن ٧٠% من الزوار الأجانب يأتون لأغراض دينية دون أن يكونوا على علم بالمواقع الأثرية الأخرى في البلاد (Ministry of Culture, Tourism and Antiquities, 2023). وهذا يعكس ضعف التواصل التسويقي وضعف حضور العراق في المعارض السياحية العالمية.

الجدول (٢) أبرز التحديات الرئيسية وتأثيرها على التنمية السياحية في العراق

نوع التحدي	مظهره	الأثر على القطاع السياحي
أمني	استمرار بعض التهديدات وضعف الاستقرار	انخفاض السياحة الأجنبية وتراجع الثقة الدولية
اقتصادي	ضعف التمويل وغياب الحوافز	محدودية المشاريع والاستثمارات السياحية
إداري	غياب التنسيق المؤسسي وضعف التخطيط	تباطؤ تنفيذ السياسات السياحية
تشريعي	قوانين قديمة وغير محدثة	صعوبة تنظيم القطاع وجذب المستثمرين
ثقافي واجتماعي	ضعف الوعي السياحي وقلة التدريب	تدني جودة الخدمات السياحية
بيئي	تلوث المواقع وضعف البنية التحتية	تدهور المقاصد الطبيعية والأثرية

المصدر: Ministry of Culture, 2023; World Bank, 2024; UNWTO, 2024

بناءً على ما تقدم، يمكن القول إن التحديات التي تواجه القطاع السياحي في العراق ليست أحادية البعد، بل هي متشابكة ومعقدة وتتطلب معالجة شاملة تأخذ في الاعتبار الجوانب الأمنية والاقتصادية والإدارية والتشريعية والثقافية والبيئية. ويشير تقرير البنك الدولي (٢٠٢٤) إلى أن تجاوز هذه التحديات يستلزم تنفيذ إصلاحات مؤسسية تتضمن إعادة هيكلة إدارة القطاع السياحي وتبني سياسات جاذبة للاستثمار وتوسيع الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات

تعد الأولى من نوعها لتبني مفهوم "التحول الرقمي السياحي" (Ministry of Culture, 2023).

من ناحية أخرى، فإن التحسن الأمني والسياسي النسبي بعد عام ٢٠١٨ يُعدّ من العوامل التي خلقت بيئة أكثر ملاءمة لجذب السياحة والاستثمار الأجنبي. حيث شهد العراق ارتفاعاً في عدد الرحلات الجوية إلى مطارات بغداد والنجف وأربيل، وعودة شركات الطيران العالمية مثل "Luffhansa" و "Qatar Airways" لتسيير رحلات منتظمة (BBC Arabic, 2024). هذا التحسن في الاستقرار يفتح الباب أمام الشركات السياحية العالمية لإعادة النظر في السوق العراقية كسوق واعد يمكن أن يدر أرباحاً كبيرة في السنوات المقبلة. الجدول (٣): أبرز أنواع الفرص السياحية المحتملة في العراق ومجالات استثمارها الاقتصادي

نوع الفرصة	المواقع أو المقومات الأساسية	الإمكانات الاقتصادية المقدّرة
السياحة الدينية	كربلاء، النجف، سامراء	أكثر من 4 مليارات دولار سنوياً
السياحة الأثرية	بابل، نينوى، أور، قلعة أربيل	2مليار دولار سنوياً
السياحة البيئية	أهوار الجنوب، جبال كردستان	1مليار دولار سنوياً
السياحة العلاجية	بغداد، النجف، كربلاء	0.5مليار دولار سنوياً
السياحة الرقمية	بوابات إلكترونية وتطبيقات سياحية	تعزيز الوصول الدولي والتسويق
السياحة الترفيهية	البصرة، كركوك، الموصل	استقطاب السياح العرب والخليجيين

المصدر: (World Bank, 2024; Ministry of Culture, 2023; UNWTO, 2024)

كما تمثل الشركات الدولية مع المنظمات العالمية كاليونسكو والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فرصة كبيرة لتطوير البنى التحتية وحماية التراث وتعزيز القدرات المؤسسية. فالعراق يستفيد حالياً من عدة مشاريع تمويلية تهدف إلى إعادة تأهيل المواقع الأثرية والتاريخية وتحسين مهارات العاملين في القطاع السياحي (UNESCO, 2024). وتُعد هذه الشركات نموذجاً فعالاً

لتجاوز العجز المالي والتقني الذي يعاني منه البلد.

وتبرز أيضاً الفرص الثقافية والفنية التي يمكن أن تسهم في تنشيط السياحة الداخلية والدولية على حد سواء. فالعراق يمتلك إرثاً فنياً غنياً من الموسيقى والمسرح والحرف اليدوية، ويمكن توظيف المهرجانات الثقافية كأداة للترويج السياحي. وقد حقق "مهرجان بابل الدولي" الذي أُعيد تنظيمه عام ٢٠٢٢ حضوراً جماهيرياً

(UNESCO, 2024). وتضم قائمة التراث العالمي لليونسكو مواقع عراقية بارزة كمدينة بابل وأهوار الجنوب وقلعة أربيل. إن الاستثمار في هذه المواقع من خلال مشاريع ترميم وتطوير مدروسة، إلى جانب فتحها أمام السياحة العالمية، يمكن أن يسهم في إعادة وضع العراق على الخريطة السياحية الدولية. وقد أظهرت تجربة مشروع إعادة إحياء مدينة بابل الأثرية عام ٢٠٢٢ نجاحاً كبيراً في جذب آلاف الزوار الدوليين بعد إعادة تأهيل مرافقها (Ministry of Culture, Tourism and Antiquities, 2023).

إلى جانب ذلك، تشكل السياحة البيئية والطبيعية فرصة واعدة للنمو المستقبلي، خاصة في مناطق الأهوار وجبال كردستان وسهل نينوى. فالمقومات الطبيعية الغنية والتنوع البيئي الكبير يجعل من العراق بيئة مناسبة لتطوير سياحة مستدامة قائمة على الأنشطة البيئية كالمغامرات والرحلات المائية والتخييم. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن العراق يمكنه تحقيق عائدات تفوق مليار دولار سنوياً من خلال تنمية هذا النوع من السياحة في حال تطبيق برامج إدارة بيئية فعالة (World Bank, 2024).

أما السياحة العلاجية فتعد من القطاعات الناشئة التي يمكن أن تشهد نمواً ملحوظاً في العراق، نظراً لتوفر الكوادر الطبية المؤهلة وانخفاض تكلفة العلاج مقارنة بالدول المجاورة. فمحافظات مثل كربلاء والنجف وبغداد تمتلك مراكز طبية متقدمة يمكن تهيئتها لاستقبال الزوار العرب والأجانب لأغراض العلاج الطبيعي أو العمليات التخصصية (Channel Al-Ghad, 2024). وتقدر الدراسات أن تطوير هذا المجال يمكن أن يدرّ أكثر من ٥٠٠ مليون دولار سنوياً إذا تم تسويقه وتنظيمه بالشكل الصحيح (World Bank, 2024).

كذلك فإن التوجه نحو السياحة الرقمية يمثل أحد أبرز الفرص الحديثة التي يمكن للعراق الاستفادة منها، إذ إن استخدام التكنولوجيا في إدارة المقاصد السياحية، وتقديم الخدمات عبر التطبيقات والمنصات الإلكترونية، يسهم في تحسين تجربة السائح وزيادة القدرة على التسويق العالمي (UNWTO, 2024). وقد بدأت وزارة الثقافة والسياحة العراقية عام ٢٠٢٣ بتطوير بوابة رقمية وطنية للتعريف بالمواقع الأثرية والدينية والفنادق، في خطوة

- تسهم السياحة في الحد من الفقر بشكل مباشر وغير مباشر عبر تنشيط الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها.
- وجود ضعف في الروابط بين القطاع السياحي والاقتصاد المحلي يؤدي إلى تسرب العوائد وتقليل الأثر التنموي.
- تعاني الوظائف السياحية من مشكلات تتعلق بالموسمية وانخفاض الأجور وضعف الاستقرار الوظيفي.
- تلعب الملكية المحلية وتنمية المهارات دوراً مهماً في تحسين توزيع العوائد الاقتصادية.
- يمكن للسياحة أن تعزز ريادة الأعمال، خاصة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- هناك آثار سلبية محتملة للسياحة مثل ارتفاع تكاليف المعيشة والضغط على الموارد المحلية.
- تُعدّ الحوكمة الفعّالة والسياسات السياحية الداعمة عاملاً حاسماً في تحقيق التنمية السياحية المستدامة.

#### ثانياً: التوصيات

- تعزيز التكامل بين القطاع السياحي والقطاعات الاقتصادية المحلية مثل الزراعة والصناعات الحرفية.
- دعم الملكية المحلية للمشروعات السياحية لضمان توزيع أكثر عدالة للعوائد.
- تطوير برامج تدريب وتأهيل لرفع مهارات العاملين في القطاع السياحي وتحسين جودة الوظائف.
- تبني سياسات سياحية قائمة على المجتمع المحلي لضمان مشاركة السكان في اتخاذ القرار والاستفادة من العوائد.
- وضع أطر تنظيمية للحد من تسرب الإيرادات إلى الخارج وتعظيم القيمة المضافة محلياً.
- تشجيع الاستثمار في البنية التحتية السياحية المستدامة التي تخدم السياح والمجتمع المحلي معاً.
- الاهتمام بإدارة الآثار البيئية والاجتماعية للسياحة لضمان استدامتها على المدى الطويل.
- تعزيز مرونة المجتمعات السياحية من خلال تنويع الاقتصاد المحلي وتقليل الاعتماد المفرط على السياحة.

#### تضارب المصالح

- يؤكد الباحث/الباحثون عدم وجود أي تضارب في المصالح المالية أو المهنية أو الشخصية قد يؤثر في تصميم الدراسة أو تحليل البيانات أو تفسير

واسعاً ومتابعة إعلامية كبيرة، ما أظهر قدرة العراق على العودة إلى المشهد السياحي العربي والعالمي. (BBC Arabic, 2024)

من جانب آخر، فإن تطور البنية التحتية للنقل من مطارات وطرق وسكك حديد يُعدّ فرصة استراتيجية لربط المقاصد السياحية ببعضها. إذ تعمل الحكومة العراقية حالياً على تطوير مشروع “الطريق التنموي” الذي يربط ميناء الفاو الكبير بتركيا، وهو ما يمكن أن ينعش السياحة البرية عبر ربط المواقع الأثرية والتاريخية بمراكز النقل الحديثة. (Ministry of Culture, 2023)

ختاماً، يمكن القول إن العراق يقف اليوم أمام لحظة حاسمة لاستثمار هذه الفرص وتحويلها إلى مكاسب اقتصادية حقيقية. فتوفر المقومات السياحية الطبيعية والتاريخية، إلى جانب التحسن الأمني والانفتاح الإقليمي، يخلق بيئة مواتية لإطلاق نهضة سياحية شاملة. ويتطلب تحقيق ذلك وضع استراتيجية وطنية موحدة للسياحة تتضمن إصلاحات مؤسسية، وتطوير البنية التحتية، وتنويع المنتجات السياحية، وتعزيز الشراكات المحلية والدولية. إن استثمار هذه الفرص بشكل مدروس من شأنه أن يعيد للعراق مكانته الطبيعية كمركز حضاري وسياحي عالمي، وأن يجعل من السياحة ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. (World Bank, 2024; UNWTO, 2024; UNESCO, 2024).

#### ٤. الخاتمة

يتضح من العرض السابق أن السياحة تمثل قطاعاً استراتيجياً ذا أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية متداخلة، خاصة في الدول النامية. فهي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، وتعزيز ريادة الأعمال، فضلاً عن دورها في تنمية المجتمعات المحلية وتحسين مستويات المعيشة. ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الفوائد ليس تلقائياً، بل يرتبط بمدى كفاءة السياسات السياحية، ومستوى التكامل مع الاقتصاد المحلي، وطبيعة الحوكمة المعتمدة. كما أن التحديات المرتبطة بعدم عدالة توزيع العوائد، وتسرب الإيرادات، وضعف جودة الوظائف، تفرض ضرورة تبني نماذج تنموية أكثر شمولاً واستدامة. وعليه، فإن مستقبل السياحة يعتمد على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة وتعزيز العدالة الاجتماعية.

#### أولاً: النتائج

- تُعدّ السياحة محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي في الدول النامية من خلال خلق فرص العمل وزيادة الدخل.

roll?. *Annals of tourism research*, 21(3), 538-554.

النتائج أو نشرها، وأن جميع الإجراءات البحثية تمت وفق معايير التزاهة والموضوعية العلمية.

#### المصادر والمراجع:

10. Hall, C. M., & Williams, A. M. (2019). *Tourism and innovation*. Routledge.
11. Khadga, K. C., & Bhattarai, G. (2018). Nepal's search for prosperity through transit diplomacy. *Journal of International Affairs*, 2(1), 75-96.
12. Kirillova, K., Lehto, X. Y., & Cai, L. (2017). Existential authenticity and anxiety as outcomes: The tourist in the experience economy. *International Journal of Tourism Research*, 19(1), 13-26.
13. Kruk, E., Kreutzmann, H., & Richter, J. (2011). Integrated tourism concepts to contribute to sustainable mountain development in Nepal. GTZ, ICIMOD and BMZ.
14. Kunwar, R. R., & Ulak, N. (2024). Understanding transformative learning and transformative tourism. *Journal of Tourism & Adventure*, 7(1), 1-40.
15. Lacher, R. G., & Nepal, S. K. (2010). From leakages to linkages: Local-level strategies for capturing tourism revenue in Northern Thailand. *Tourism Geographies*, 12(1), 77-99.
16. Liu, A., & Wall, G. (2006). Planning tourism employment: a developing country perspective. *Tourism management*, 27(1), 159-170.
17. Martini, U., & Buffa, F. (2015). Local networks, stakeholder dynamics and sustainability in tourism. Opportunities and limits in the light of stakeholder theory and SNA. *Sinergie*, 2015(96), 113-130.
18. Mbaiwa, J. E. (2005). The problems and prospects of sustainable tourism development in the Okavango Delta, 1. *Annals of Tourism Research*, 32(4), 899-923.
1. Alam, M. S., & Paramati, S. R. (2016). The impact of tourism on income inequality in developing economies: Does Kuznets curve hypothesis exist?. *Annals of tourism research*, 61, 111-126.
2. Arbulú, I., Razumova, M., Rey-Maqueira, J., & Sastre, F. (2021). Can domestic tourism relieve the COVID-19 tourist industry crisis? The case of Spain. *Journal of Destination Marketing & Management*, 20, 100568.
3. Britton, S. G. (1983). Tourism and underdevelopment in Fiji.
4. Cavagnaro, E., Staffieri, S., & Postma, A. (2018). Understanding millennials' tourism experience: values and meaning to travel as a key for identifying target clusters for youth (sustainable) tourism. *Journal of Tourism Futures*, 4(1), 31-42.
5. Croes, R., & Vanegas Sr, M. (2008). Cointegration and causality between tourism and poverty reduction. *Journal of travel research*, 47(1), 94-103.
6. Dangi, T. B., & Jamal, T. (2016). An integrated approach to "sustainable community-based tourism". *Sustainability*, 8(5), 475.
7. Dolnicar, S. (2020). Designing for more environmentally friendly tourism. *Annals of Tourism Research*, 84, 102933.
8. Dwyer, L., Forsyth, P., & Spurr, R. (2004). Evaluating tourism's economic effects: new and old approaches. *Tourism management*, 25(3), 307-317.
9. Freitag, T. G. (1994). Enclave tourism development for whom the benefits

29. Rasoolimanesh, S. M., Law, R., Buhalis, D., & Cobanoglu, C. (2019). Development and trend of information and communication technologies in hospitality and tourism. *Journal of Hospitality and Tourism Technology, 10*(4), 481-488.
30. Scheyvens, R., & Russell, M. (2012). Tourism, land tenure and poverty alleviation in Fiji. *Tourism Geographies, 14*(1), 1-25.
31. Scott, D., & Gössling, S. (2015). What could the next 40 years hold for global tourism?. *Tourism Recreation Research, 40*(3), 269-285.
32. Sharpley, R., & Telfer, D. J. (2002). The consumption of tourism.
33. Smith, V. L., & Eadington, W. R. (Eds.). (1992). *Tourism alternatives: Potentials and problems in the development of tourism*. University of Pennsylvania press.
34. Stevens, S. (1988). Tourism and development in Nepal.
35. Telfer, D. J., & Sharpley, R. (2015). *Tourism and development in the developing world*. Routledge.
36. Telfer, D. J., & Wall, G. (1996). Linkages between tourism and food production. *Annals of Tourism Research, 23*(3), 635-653.
37. Torres, R., & Momsen, J. H. (2004). Challenges and potential for linking tourism and agriculture to achieve pro-poor tourism objectives. *Progress in Development Studies, 4*(4), 294-318.
38. UNWTO (2020) Tourism and Covid-19, Retrieved from: <https://www.unwto.org/tourism-covid-19coronavirus> [Access on March 29, 2020]
39. Zenker, S., & Kock, F. (2020). The coronavirus pandemic—A critical discussion Botswana. *Journal of Sustainable Tourism, 13*(3), 203-227.
19. Mishra, M., & Jha, A. (2013). Socio-economic and ecological impact assessment: A study of tourism in Sikkim. *Research Journal of Humanities and Social Sciences, 4*(4), 527-537.
20. Mitchell, J. (2010). An unconventional but essential marriage: pro-poor tourism and the mainstream industry. *Private Sector & Development, 7*, 3-6.
21. Mowforth, M., & Munt, I. (2015). *Tourism and sustainability: Development, globalisation and new tourism in the third world*. routledge.
22. Munar, A. M., & Jacobsen, J. K. S. (2014). Motivations for sharing tourism experiences through social media. *Tourism management, 43*, 46-54.
23. Murphy, P. E. (2013). Tourism and sustainable development. In *Global tourism* (pp. 188-205). Routledge.
24. Murthy, V. (2008). Corporate social disclosure practices of top software firms in India. *Global Business Review, 9*(2), 173-188.
25. Peeters, P., Higham, J., Cohen, S., Eijgelaar, E., & Gössling, S. (2019). Desirable tourism transport futures. *Journal of Sustainable Tourism, 27*(2), 173-188.
26. Pender, L., & Sharpley, R. (Eds.). (2005). *The management of tourism*. Sage.
27. Pine, B. J., & Gilmore, J. H. (2011). *The experience economy*. Harvard Business Press.
28. Pleumarom, A. (2012). The politics of tourism and poverty reduction. In *Responsible tourism: Concepts, theory and practice* (pp. 90-106). Wallingford UK: CABI.

م.م رعد صالح حسن الندوي / مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية ، المجلد ١ ، العدد ٣ ، (السنة ٢٠٢٦) ، ص: ٤٨٨ - ٥٠٢

of a tourism research agenda. *Tourism management*, 81, 104164.